مشروع فلسطيني مطور تدعمه عمان والقاهرة يستنسخ المشهد اللبناني: قوات حماية دولية بعد انسحاب عسكري اسرائيلي.. ثم حق تقرير المصير واعلان دولة فلسطين.. والخطوة الاخيرة اتفاق «انهاء الصراع»

عمان ـ «القدس العربي»:

يكثر الرئيس الفلسطيني محمود عباس هذه الايام من المبادرات والتحركات واللفتات التي تجعله في اقرب نقطة ممكنة من المحور الاقليمي العربي الثلاثي الذي تشكل مؤخرا ويضم السعودية ومصر والاردن.

وللبقاء في المسافة الاقرب يكثر عباس من جرعات التنسيق مع عمان والقاهرة والرياض ويتقصد الاتصال عدة مرات في الاسبوع الواحد بأمين عام الجامعة العربية عمرو موسى ولا يخفي الرئيس الفلسطيني رغبته الشديدة في المزاحمة على موطئ قدم ضمن هذا المحور.

وحسب مصدر قريب جدا من عباس يتقصد الرجل فعل كل ما ينبغي لكي يشكل الزاوية الرابعة في مضلع المحور الثلاثي وانسجاما مع هذه الاهداف تمكن عباس بقليل من الجهد من عزل المشهد اللبناني تماما عن المشهد الفلسطيني الداخلي خلال الاجتماعات التي قادها باسم مركزية حركة فتح في عمان الاسبوع الماضي. وهنا لم يكتف عباس بالتركيز على مناقشات روتينية وعادية او على ترحيل القضايا التنظيمية الملحة مثل التقرير المالي كما يحصل بالعادة، ولم يكتف بمداولات خالية من الضجيج تنتهي ببيان انشائي لم يرض عنه على الاطلاق جميع ابناء حركة فتح ابتداء من رام الله وانتهاء بتونس وعمان.

فوق كل ذلك عمل عباس جاهدا على عزل جزئية انتصار المقاومة في لبنان عن الساحة الفلسطينية ومنع اعضاء المركزية من ادخال المقاومة اللبنانية كمقرر في اجتماعات عمان الاخيرة بذريعة تجنب خلط الاوراق ووجود اولويات اساسية فلسطينية الطابع، ومن هنا كان لافتا جدا ان اجتماعات المركزية لثلاثة ايام في العاصمة الاردنية تعاملت مع الحدث اللبناني على انه «عرس عند الجيران» ومن هنا ايضا لفت عباس الانظار وهو يكثر من محاولات التنسيق مع القاهرة وعمان والرياض وحتى الدوحة في بعض الاحيان لاهداف تكتيكية واضحة.

وعباس هنا بوضوح يريد استثمار المحور العربي الثلاثي كقاعدة انطلاق تتبنى مشروعه السياسي الذاتي وهو مشروع يواجهه منذ اشهر وسنوات تحديات كثيرة داخل فلسطين وخارجها وحتى داخل الحركة التي يترأسها.

وتأسيسا على هذا المنطق والتوجه اعد مكتب عباس ملفا خاصا لمبادرة جديدة نوقشت على اضيق المستويات في مؤسسات القرار الفلسطينية وهي مبادرة تركب عمليا الموجة العربية لنغمة العودة للامم المتحدة والمجتمع الدولي لتسليط الاضواء مجددا على الصراع الاسرائيلي ـ الفلسطيني استثمارا للحظة التي دخل فيها العالم مؤخرا على خطوط الأزمة اللبنانية ـ الاسرائيلية.

وكانت المجموعة العربية الفاعلة قد خططت جيدا لاستثمار مناقشات مجلس الامن التي انهت الصراع في لبنان لصالح طرح الملف الفلسطيني بنفس الطريقة على امل ان يدخل المجتمع الدولي ومن خلفه اوروبا على الخط بحيث تنشأ ترتيبات على مستوى دولي واقليمي مماثلة لما حصل في لبنان الامر الذي يتحدث عنه علنا الان الامين العام للجامعة العربية وكل من الاردن ومصر.

وعلى المستوى الاردني يبرز تصور بان الاكتفاء بالادارة الامريكية كراعية لعملية السلام لم يعد الخيار الامن وهو ما تفكر به القاهرة ايضا وعلى المستوى السعودي ثمة اعتقاد بان احياء المبادرة السعودية الشهيرة التي حظيت بغطاء عربي يمكن ان ينجز بعد انتهاء الصراع في لبنان عبر العودة لقنوات مجلس الامن والمجتمع الدولي والشرعية الدولية وقراراتها.

اما على المستوى الفلسطيني فعباس لديه ايضا اجندة موازية عبر تفسيرات يتحدث عنها في العواصم العربية بصياغات جديدة لقرارات الشرعية الدولية وهي صياغات يفترض ان لا يعارضها الامريكيون، وعلى سبيل المثال يكثر عباس من التحدث عن حل عادل على اساس القرار 194 رغم ان موقف منظمة التحرير التي يرأس لجنتها التنفيذية هو الدعوة لتنفيذ القرار 194 بوضوح وليس دعوة لحل عادل على اساس هذا القرار.

ويبدو ان بين يدي عباس حسب المعطيات المعلوماتية تصورا بعدة نقاط يمكن ان يطرح على مؤسسات الامم المتحدة عبر المحاولة العربية التي يتم الاعداد لها حاليا ونقاط برنامج عباس الذي كشفت عنه في الواقع اوساط اردنية ومصرية يتحدث عن مجموعة نقاط على رأسها انسحاب اسرائيلي سريع وفوري الى ما قبل 28 ايلول (سبتمبر) ثم التحدث عن قوات حماية دولية على غرار التجربة اللبنانية يعقب ذلك حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في ظل قوات الحماية الدولية وفي ظل وجودها ثمة اتفاق مباشر مع اسرائيل لوقف كل الاعتداءات بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية.

وفي القراءة المتأنية في جذور هذه الصياغات يمكن القول ان قوات حماية دولية معزوفة جديدة يعزف عليها عباس بدعم الحكومات العربية المجاورة لفلسطين وفي التفاصيل ثمة حديث هامس عن اعلان دولة فلسطينية في ظل قوات الحماية الدولية ثم اعلان دولة مستقلة بعد رحيل هذه القوات ويعقب كل ذلك اتفاق وقف الاعتداء المتبادل الذي يعتبره عباس صيغة سترضي الامريكيين وستشجعهم وتحفزهم. وبرأي مراقبين محايدين فان فرصة صمود هذا البرنامج المطور لمشروع الرئيس عباس والذي يتم التهامس بتفاصيله بين العواصم في المنطقة كبيرة اذا ما لقي مساندة من الدول العربية وهو ما يعمل عليه عباس فعليا بعد ان قدم للامريكيين والاسرائيليين ورقة لا يمكن الاستهانة بها تمثلت في العزل التام ما بين المشهد اللبناني وتداعياته واجتماعات اللجنة المركزية الاخيرة.

وبرأي المراقبين ايضا تنحصر خطورة هذا المشروع المطور للرئيس عباس في انه قد يشكل الحد التفاوضي الاقصى للمطالب الفلسطينية وهي مسألة تخضع الان للنقاش في المحيط الاقرب للرئيس الفلسطيني وفي عواصم القرار التي ترى بان العالم بعد ان نجح في وقف الحرب الاخيرة في لبنان وفر فرصة ذهبية لوقف الصراع في فلسطين عبر استنساخ التجربة والعودة الى اطار الامم المتحدة بموافقة امريكية في كل الاحوال.

واردنيا ثمة قناعة يتم العمل على اساسها بان الفرصة مواتية الان لحل دولي اقليمي للصراع واردنيا ايضا وفرت الحرب الاخيرة على لبنان امام دول الطوق السلمي العربية فرصة تاريخية لاجبار الاسرائيلي على الجلوس والتفاوض والتوقيع، فالاردنيون يعتقدون دائما وعلى أعلى المستويات بان اسرائيل لا تريد توقيع معاهدات سلام فعلا على اعتبار ان ميزان القوى يضمن لها التفوق والريادة وفرض شروطها بدون الاضطرار لتوقيع اوراق يشهد عليها المجتمع الدولي، فالاوراق تعني اتفاقيات تدخل في هامش القانون الدولي وتعني ترسيم حدود وتعني وجود قوات دولية وحماية للشعوب كما يقول مسؤول بارز اكد لـ«القدس العربي» بان فضيلة حرب لبنان تتمثل الآن بحصول اختراق يمكن ان يجبر فيه الاسرائيلي على توقيع معاهدات واتفاقيات.

عباس يعرف ذلك، وعمان تعرف ذلك والمراقبون في المنطقة يعتقدون الان بان انهاء الصراع ممكن بناء على المنجز الدولي في لبنان خصوصا اذا انتهى هذا المنجز بتوقيع معاهدة اسرائيلية ـ لبنانية تجر بعدها اخرى سورية ـ اسرائيلية على ان ينتهي الامر بالنسخة المطورة لمشروع الرئيس عباس.

الملك عبد الله

حسني مبارك

محمود عباس

في بلادنا مثلكم ثمة أعداء كثيرون لحرية الإعلام: كبار القضاة في رحلات صيد مع ديك تشيني.. وجودي ميلر سجنت ظلما

كبير المستشارين في «نيويورك تايمز»: الصحافيون مع القوات الأمريكية يوقعون «تعهدات ولاء» والمحكمة العليا عدائية تجاه الصحافيين

عمان ـ «القدس العربي»

من بسام البدارين:

اعترف كبير المستشارين القانونيين لصحيفة «نيويورك تايمز» في عمان امس الاول بوجود نقاط تماثل وشبه في العداء مع حريات الصحافة ما بين الولايات المتحدة الامريكية وبين الكثير من بلدان العالم الثالث المصنفة في قائمة العداء للصحافة وحرياتها.

وقال المستشار ديفيد كراو مخاطبا نخبة من المحامين والاعلاميين في عمان بان لدينا ايضا هموما تماثل همومكم ولدينا قاسم مشترك في الدفاع عن حريات الصحافة وتعزيزها، وسجل كراو هذه الملاحظات بعد تعليق لـ«القدس العربي» حاول المقارنة بين ما يحصل في العالم الثالث المتخلف وبين ما يحصل صحافيا في الولايات المتحدة.

ولم يعترض كبير المستشارين في اهم صحيفة امريكية على مضمون ما قيل حول وجود صحافة لا تثق بالقضاء وقضاء يعادي الصحافة وحول وجود صداقة بين مسؤولين بارزين في السلطة ومسؤولين بارزين في سلك القضاء داخل الولايات المتحدة وكذلك حول وجود تلاعب بالمعلومات وانسيابها من قبل السلطة.

ويقوم كراو بزيارة غير مسبوقة لعمان برعاية مباشرة من سفارة بلاده في العاصمة الاردنية حيث نظم عدة لقاءات وتحدث لعدة قطاعات تحت عنوان نقل الخبرة القانونية في قضايا النشر والمطبوعات، وتخلل اللقاء الذي شاركت فيه «القدس العربي» بدعوة من مركز حماية وحريات الصحافيين الكشف عن معلومات مثيرة تخص بعض القضايا المهمة مؤخرا في الادارة الامريكية.

وحسب كراو لا يثق الجسم الصحافي الامريكي بالمحكمة العليا الامريكية لان احد كبار قضاة المحكمة ويدعى سكاليا صديق شخصي لنائب الرئيس ديك تشيني مشيرا الى ان سكاليا وتشيني يصطادان معا وشارحا لرسم كاريكاتوري ظهر فيه القاضي البارز جالسا في جيب قميص تشيني ويرفض الخروج من هذا الجيب، وحسب كراو نشر هذا الرسم فيما كانت المحكمة العليا تدرس قضية مرفوعة ضد تشيني.

واختصر الضيف الامريكي مهام المحامي في صحيفة «نيويورك تايمز» بثلاث وظائف اساسية هي تفادي الوصول الى المحاكم ومساعدة الصحافيين والصحيفة في الوصول الى المعلومات ومساعدتهم كذلك في حماية مصادر المعلومات معتبرا ان الجدل والنقاش مستمر هناك في المسائل المفصلية والتي تتعلق بحدود الرقابة على الصحافة وحدود حرية الافراد وبمدى حماية المعلومات.

وشرح المتحدث الامريكي بالتفصيل قضية الصحافية جودي ميلر التي حوكمت لانها رفضت الكشف عن مصدر معلومات نشرتها في الواقع مصادر صحافية اخرى، وهنا اعترف الضيف ايضا بان ميلر حوكمت وسجنت ليس لانها متورطة في جرم محدد ولكن لممارسة الضغط عليها حتى تكشف عن مصدر المعلومة المتعلق بفضح هوية جاسوسة تعمل مع الاستخبارات خلافا لسياسة المؤسسة الامنية الامريكية.

ولمح كراو الى ان الصحافية ميلر خضعت لاضواء الحكومة بعدما نشرت قصة عن اسلحة نظام الرئيس العراقي السابق صدام حسين متسائلة ما اذا كان قد حصل تضليل في المعلومات بخصوص اسلحة الدمار الشامل، وفي الاثناء كان مسؤول كبير في الادارة يكشف اسم جاسوسة او عميلة للاستخبارات وهي فاليري برين والقضية وفقا للمتحدث الامريكي لم تكن ذات صلة بجزئية نشر اسم العميلة لكن السلطة كانت تستغل القضاء والقوانين في محاولة محمومة للكشف عن اسم المصدر الذي كشف بدوره عن اسم العميلة، ولذلك فقضية ميلر لم تكن ضد الصحافة بل ضد من كشف المعلومات وهذه القضية ما زالت تثير الجدل في كل مستويات الادارة الامريكية فالتعديل الاول للدستور لا يضمن حرية نشر المعلومات السرية وبعض القوانين في بعض الولايات تحمي الصحافي من الكشف عن المصدر، لكن لا يوجد قانون فدرالي يقول بذلك وراي الحكومة الامريكية عندما برزت قضية جودي ميلر كان ان الصحافي مثل اي مواطن ينبغي ان يكشف عن مصادر المعلومات في القضايا الحساسة، ومن هنا يقول كراو بان قضية جودي ميلر فرصة لاستصدار قانون جديد يحمي فعلا الصحافي ومصادر معلوماته، مذكرا باننا كمستشارين قد نفوز احيانا داخل قاعات المحاكم اذا اثبتنا ان المعلومات التي يطلب كشف مصادرها يعرفها كثيرون او اذا اثبتنا ان الكشف عن المصدر مسألة ليست حيوية للقضية مشيرا الى ان صحيفة «نيويورك تايمز» لم تستانف للمحكمة العليا في قضية ميلر بسبب وجود انطباع عند الصحافيين بان هذه المحكمة عدائية تجاههم خصوصا وان الصحافة تنتقد دائما قضاة هذه المحكمة.

وقال بان مصدر المعلومات وافق لميلر ان تكشفه لكنها رفضت ذلك معبرا عن قناعته بان سجنها لم يكن عقابا على جريمة محددة بل محاولة لتحفيزها للكشف عن المصدر، وفي شهر كانون الاول (ديسمبر) عام 2005 نشرت الصحيفة قصة تقول بان الحكومة تراقب الاتصالات القادمة من الخارج بدون امر محكمة وراي الحكومة ان هذه الاتصالات تنطوي على معلومات سرية لها علاقة بمواجهة الارهاب، وقد حاول كبار مسؤولي الادارة منع الصحيفة من نشر القصة ونشرت القصة بالنتيجة والجدل ما زال دائرا حول ما اذا كانت الحكومة تستطيع مقاضاة الصحيفة على ذلك ولو رفعت هذه القضية ضد «نيويورك تايمز» ستكون الاولى في تاريخها.

وفي تعقيبه على بعض المداخلات استبعد الضيف الامريكي ضمنيا تحقق مبدأ الموضوعية في محاولة المراسلين الصحافيين الذين يرافقون القوات العسكرية الامريكية في حروبها وقال ان هؤلاء يوقعون اتفاقيات ورقية تتضمن فرض شروط من قبل المؤسسة العسكرية ومن بين هذه الشروط عدم كشف المعلومات عن مقتل الجندي قبل ابلاغ عائلته واحترام عدم نشر المعلومات غير المخصصة للنشر اضافة الى شروط اخرى.

اشادة بفاروق حسني وحواس لإنقاذهما رمسيس الثاني.. معارك حول استخدام وزير العدل الجديد عضلاته.. و«الاخوان» يحذرون من سرقة نصر المقاومة

«الدستور» تهاجم جمال لاحتكاره الحزب الوطني.. نظيف يكثر من تحركاته السياسية.. وانتقادات وتجاذبات بين الوزراء

القاهرة ـ «القدس العربي»

من حسنين كروم:

كانت الأخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة امس عن حديث الرئيس مبارك الذي أدلى به لزميلنا عبدالله كمال رئيس تحرير جريدة «روزاليوسف»، واجتماع رئيس الوزراء الدكتور أحمد نظيف مع رؤساء الجامعات بحضور وزير التعليم العالي الدكتور هاني هلال، وحضوره ندوة بجامعة الشباب بمكتبة الاسكندرية واستمرار زيادة منسوب المياه في بحيرة ناصر خلف السد العالي، والانتهاء من وضع التقرير الفني عن تصادم القطارين عند مدينة قليوب في الأسبوع القادم، وتوصل وزارة التضامن الاجتماعي ـ التموين سابقا ـ لاتفاق مع أصحاب المخابز لانتاج الرغيف الجديد المحسن والذي سيكون سعره أيضا خمسة قروش دون زيادة بعد أن وافقت الوزارة على تلبية بعض مطالب أصحاب المخابز، وإجراء تعديلات في العقود الموقعة واجتماع لجنة النقل والمواصلات بمجلس الشعب والاستعدادات لعمرة وشهر رمضان وبدء العام الدراسي الجديد.

وواصلت الصحف في تحقيقاتها التركيز على مشاكل السكة الحديد المزمنة وخفض البنوك أسعار الفائدة على الودائع وخطورة الاتجاه الى الدولرة، ومجازر إسرائيلية جديدة ضد أشقائنا الفلسطينيين واستشهاد عدد منهم ـ إلى جنة الخلد ـ وسقوط عشرات القتلى والجرحى من أشقائنا العراقيين وهو ما يوجع قلوبنا عليهم.

أيضا واصلت الصحف الاهتمام بأفلام الموسم الصيفي والمقارنة بينها، وحظي محمد سعد وفيلمه «كتكوت» بهجمات عديدة، ووعود من هيئة الارصاد بانخفاض درجات الحرارة بعد ثلاثة أيام.

ثم نسرع لعرض شيء مما تجمع لدينا.

معارك وردود

ونبدأ بالمعارك والردود وأولها من جريدة «الأسرة العربية» التي تنطق بلسان الاخوان المسلمين ومقال الدكتور مصطفى هيكل الاستاذ بجامعة بنها، الذي حذر من محاولة سرقة النصر الذي حققه حزب الله، مثلما حدثت سرقات سابقة في التاريخ العربي قال عنها:

«ان جريمة السرقة التي يقوم بها السياسيون على حساب المناضلين هي جريمة متكررة حدثت في مصر إبان حركة يوليو، حيث سرق بعض من تواروا في السينما وفي سيارات الفولكس فاغن انجازات يوسف صديق وعبدالمنعم عبدالرؤوف ومن قبلهما الزخم الشعبي الهائل والدعم اللامحدود من جماعة الاخوان المسلمين لهذه الحركة، فسرق ذلك كله، بل وانقلب هؤلاء على الأبطال الحقيقيين لحركة يوليو، وفي نفس الأمر حدث في ثورة الجزائر وثورة اريتريا، والآن يعيد التاريخ نفسه كما حدث في حرب 73 التي تحولت من نصر عسكري مبهر إلى هزيمة سياسية منكرة أخرجت مصر من حظيرة الأمة العربية ومن ريادتها الاقليمية تدريجيا حتى أجهز النظام الحالي على هذا الدور وأصبحت مصر تابعة ولا دور لها في المنطقة.

والآن تتم جريمة سرقة أخرى هي الأكبر من نوعها».

ومصطفى يقصد الرئيس الراحل أنور السادات بالذي توارى في السينما ليلة الثورة، وخالد الذكر بالذي توارى في سيارته الفولكس فاغن، ولا أعرف لماذا لم يدع أن الاخوان المسلمين هم الذين قاموا بالثورة، ولكن عبدالناصر سرقها منهم، ما الذي نفعله مع هؤلاء الناس الذين وصل الأمر بالنخبة منهم ان يتلاعبوا بالوقائع التاريخية القريبة والمعروفة للجميع، ويفبركون دون خشية وقائع ما أنزل الله بها من سلطان، فيدعون انهم اصحاب وقادة ثورة الجزائر عام 1954 التي قامت بها جبهة التحرير وسرقها منهم هواري بومدين وأحمد بن بلا وخضير وحسين آيت أحمد وباقي القادة التاريخيين للثورة، ادعاءات لا حياء فيها من أناس تحالفوا علنا مع انصار فرنسا من العسكريين لحرمان جبهة الانقاذ من الحصول على حقها بعد نجاحها في الانتخابات، ومن اناس تحالفوا مع قوات الغزو الأمريكي ـ البريطاني للعراق عام 2003 وحملتهم الدبابات الأمريكية الى بغداد وأشركهم أول حاكم أمريكي للعراق بول بريمر في الحكم.

ثم نعود إلى حزب الله، ولكن بعد دخول أمير قطر طرفا معه بقيامه بزيارة لبنان، ليكون أول رئيس عربي يزورها ويلتقي برئيس الجمهورية اميل لحود ويشيد بحزب الله وهو ما دفع زميلتنا الرقيقة سناء السعيد لتقول في بابها بجريدة الاسبوع ـ هواجس ـ

«وخرج أمير قطر بذلك عن مذبح الحديث عن مغامرة المقاومة غير المحسوبة التي تبناها بعض الحكام.

وإذا كان يحمد لأمير دولة قطر أنه أول زعيم عربي يقوم بزيارة لبنان بعد هذه الحرب المأساة التي فرضتها إسرائيل فهو في نفس الوقت لم يشأ أن يشايع حكاما عربا في المنطقة أبوا الاعتراف بالعمل البطولي لحزب الله ورفضوا بالتالي إعادة الحق لمقاتليه في المهمة المقدسة التي قاموا بها نيابة عن العرب أجمعين ونطق الرجل بالحقيقة عندما قال: لو استخدم سلاح النفط لصب هذا في مصلحة لبنان، بيد أنه لم يستخدم للأسف، شكرا لأمير دولة قطر فلقد أكد بتصريحاته ان مسيرة حزب الله ليست مسيرة تنظيم وانما مسيرة شعب ومسيرة أمة وأرسى بذلك قاعدة أخلاقية عندما أقر بالحقيقة ولم يسبح في دائرة الساكتين عن الحق ساكني خندق الشيطان الأخرس».

وإلى معركة أخرى خاصة بالفوضى والوساطات في التعيينات في القضاء فجرتها حادثة نشر تعيين متقدمين لوظيفة مندوب مساعد في مجلس الدولة حاصلين على مؤهل مقبول من كليات الحقوق ورفض الحاصلين على مؤهل جيد جدا وجيد لعدم وجود اقارب لهم داخل المجلس، وبعد تعيين رئيس جديد للمجلس أمر بإلغاء قبول الدفعة كلها، بسبب سيادة الواسطة فيها ونبه على ضرورة التمسك بمعايير التفوق. وفي جريدة الخميس قال احمد الابراشي المستشار الصحافي المصري الاسبق في لندن في عموده ـ أليس كذلك ـ

«يبقى سؤال آخر وهو هل تنتهي هذه القضية عند هذا الحد؟ أم انه من الافضل ولصالح المجتمع ان نفتح ملفات جميع المسابقات ليس فقط في مجلس الدولة انما في جميع الهيئات السيادية المهمة ولعلنا لا زلنا نتذكر الشاب المتفوق الذي انتحر بسبب عدم قبوله في مسابقة للسلك التجاري في وقتها انها كانت لاسباب اجتماعية أي لفقره وتواضع عائلته!

انني ادعو القراء للتمعن في صفحات الوفيات فسوف يكتشفون بسهولة أن المناصب المهمة ذات العائد المالي المرتفع محجوزة كلها لعائلات بعينها كان الله في عون اصحاب الياقات الزرقاء، هذا إذا كان هناك ياقات من أصله!».

وبمناسبة فتح الملفات فقد طالب زميلنا وصديقنا مجدي مهنا يوم الثلاثاء في عموده بـ«المصري اليوم» ـ في الممنوع ـ بفتح ملف الخلافات بين رئيس الوزراء الاسبق الدكتور كمال الجنزوري ووزير المالية الحالي الدكتور يوسف بطرس غالي.

بعد أن هاجم يوسف الجنزوري في حديث له بـ«المصري» فقال مجدي:

«لا أريد أن أشعللها أو أن أولعها، على رأي أحد المطربين الشعبيين، بين الدكتور يوسف بطرس غالي وزير المالية وبين الدكتور كمال الجنزوري رئيس الوزراء الأسبق.

لكن التعبير المقتضب الذي استعمله الدكتور غالي في الحديث الذي أجرته معه «المصري اليوم» منذ أيام وهو «الضرب في الميت حرام»، جعلني أتساءل: لماذا لم يرد الدكتور الجنزوري؟ ولماذا يلتزم الصمت؟ ولماذا لا يخرج ما بداخله ويزيح ما فوق صدره؟ وما الذي يخشاه بعد أكثر من 7 سنوات من خروجه أو إبعاده عن الوزارة؟ كما ان الدكتور الجنزوري أطال الله في عمره، لا يزال على قيد الحياة، ولم يحسب بعد في عداد الأموات، ويستطيع ان يكشف عن حقيقة الخلاف بينه وبين الدكتور غالي، أو على الأقل يقول وجهة نظره فيه، ثم يقول ـ إذا أراد ـ الدكتور غالي وجهة نظره ثم يصبح من حق الرأي العام ورجل الشارع استخلاص الحقيقة التي يراها هو، وليست الحقيقة التي يراها كل طرف.

والخلاف يمتد الى ما هو أبعد من ذلك بكثير، وبلغ حده الأقصى وهو أن رئيس الوزراء الجنزوري ـ لم يكن يثق بأحد وزرائه ـ غالي ـ وكان يخفي عنه الأوراق والملفات الاقتصادية ولا يشركه فيها ولا يطلعه عليها، بدافع وطني ـ كما أن الخلاف امتد الى قناعة رئيس الوزراء بأن الطريقة التي يجري بها وزير الاقتصاد مباحثاته مع المؤسسات الدولية تضر بمصالح مصر وتسببت في خسائر فادحة لها، صحيحة أم غير صحيحة هذه الاتهامات، فهذا يرجع الى ما سيقوله كل طرف وما سيكشف عنه.

فهل يتحدث «الميت» ويخرج عن صمته؟».

معركة التمثال

وإلى معركة نقل تمثال رمسيس التي بدأت تتوارى ولكن فجأة قفز إلى حلبتا من لا نستطيع عدم الإشارة إلى ما يقوله، وهو زميلنا بـ«الاهرام» والمحلل السياسي الكبير سلامة أحمد سلامة الذي قال امس في عموده ـ من قريب ـ

«احتفل الشعب المصري بعملية نقل هذا التمثال الضخم لفرعون عظيم الى موقعه الجديد، ليس لأنه أعظم الملوك في التاريخ المصري القديم ولا لأنه أول من وقع اتفاقية سلام، أو لأنه تزوج عددا من النساء، ولكن لأن مشكلة نقله كانت تمثل تحديا عمليا وفنيا، خشي الكثيرون أن نعجز عن القيام به، بعد أكثر من عشر سنوات من التردد وعدم اليقين كالعادة، رغم سوء حالة التمثال واختناقه وضياع هيبته.

ولكن يحمد لأهل العزم من الوزير فاروق حسني الى زاهي حواس الى جموع الخبراء من المهندسين والأثريين، وبالأخص الفنيين الذين نفذوا عملية نقله بهذه الدقة والاهتمام بالتفاصيل، انهم أقدموا على نقله وتغلبوا على ترددهم، فأعادوا للناس شيئا من الثقة بأن من الممكن أن ننجز عملا متقنا سليما، خاصة بعد كارثة السكك الحديدية!!».

وقد شارك سلامة في الاشادة بوزير الثقافة والفريق الذي أشرف على عملية النقل زميلنا بـ«الأخبار» علاء عبدالهادي بقوله امس:

«هذا النجاح الذي عزف سيمفونيته فاروق حسني وزير الثقافة، يحسب لكل من شارك في صنعه سواء من جانب المجلس الأعلى للآثار بقيادة العالم النابه د. زاهي حواس، أو من جانب «المقاولين العرب» بداية قائد سفينتها القيادي الهادئ ابراهيم محلب، وانتهاء بعم أحمد الغرباوي الذي قاد «الموكب الملكي».

ولكن يبقى هذا النجاح الذي يحسب لروح الفريق، استثناء وسط ثقافة عامة في مصر تدعو لروح العمل الفردي فما أحوجنا الى العمل بروح الفريق في كل قطاع في مصر، فهذا هو سر نجاح الحضارة الغربية».

مصر الأخرى

وإلى شيء من القصص والحواديت عن مصر الأخرى وما يحدث فيها وقصة اليوم ستكون من نصيب زميلنا بـ«الاهرام» نبيل عمر الذي قال يوم الثلاثاء:

«وأمامي ما يقرب من عشرين كيلوغراما من مستندات ووثائق وقرارات وخطابات متداولة بين وزارة الزراعة بهيئاتها وإداراتها المختلفة ومحافظة كفر الشيخ ووزارة البيئة ومجلس الشعب ورئاسة الوزراء عن 1500 فدان تقريبا اقتطعت من بحيرة البرلس، واستولت عليها «الجمعية التعاونية لتنمية الثروة الحيوانية بمطوبس» وحولتها الى مزارع سمكية، بينما البحيرة محمية طبيعية بقرار من رئيس مجلس الوزراء! ولا أريد أن أعيد رواية حكايتها بالتفاصيل وهي حكاية مثيرة، تشبه فيلما سينمائيا مثيرا عن «نفوذ» رجل كبير في مواجهة الدولة والقانون والدولة لا تستطيع أن تأخذ منه حقا أو باطلا.

والقانون، ولا وزير الزراعة ولا محافظ كفر الشيخ ولا أي جهة انتفضت عروقها وشاطت اعصابها واستلت سيفها تقطع به رقبة المخالفات وتعيد للدولة هيبتها، وهذه التساؤلات ليست أخطر ما في المسألة فالأخطر منها هو ضياع هيبة الدولة متمثلة في قرار منشور في الوقائع المصرية تحت رقم 1444 لسنة 1998 بتوقيع رئيس مجلس وزراء مصر، وتمضي 8 سنوات والجهات المكلفة بتنفيذه لا تحترمه، وبالتالي لا تعمل على تحويله من مجرد حبر على ورق الى واقع معاش كما لو أن رئيس مجلس الوزراء يصدر قرارات في وقت الفراغ يكتفي الناس بقراءتها والتسلية بها والتندر عليها! وإذا كان رئيس مجلس الوزراء هو أعلى رأس في الحكومة، والحكومة هي أداة تنفيذية فكيف يكون حال هذا المجتمع بالضبط؟

طيب إذا كان قرار رئيس مجلس الوزراء لا يحترم ولا يرى النور، فما هو الحال بالنسبة لقرارات وزير أو رئيس هيئة أو وكيل وزارة أو مدير عام؟».

جمال مبارك

وإلى جمال مبارك الأمين العام المساعد للحزب الوطني وأمين أمانة السياسات، وقيام زميلنا وصديقنا كرم جبر يوم الاثنين في بابه اليومي بجريدة «روزاليوسف» ـ انتباه ـ بنفي ما ينشر في الصحف عن تحريك جمال مبارك الحملات ضد رئيس الوزراء وقال:

«لا أميل الى تصديق الآراء التي تنشرها بعض الصحف الحزبية والخاصة بأن الهجوم على رئيس الوزراء د، أحمد نظيف يكون بتعليمات من الحزب الوطني أو جمال مبارك، فالحكومة هي حكومة الحزب ولم تأت رغما عن إرادته ويستطيع أن يغيرها إذا لم تنجح في تنفيذ سياسته، الهدف من اثارة مثل هذه التلميحات هو الزعم بأن الصحافة القومية اصبحت ملكا للحزب الوطني وتتلقى منه التعليمات والأوامر، لأنها المقصودة من ذلك وليس الصحف الخاصة والحزبية التي تهاجم رئيس الوزراء ليل نهار، دون أن يتهمها أحد بأنها تتلقى تعليمات من الحزب الوطني، أو من أمين السياسات جمال مبارك.

أولا: أؤكد وفقا لمعلوماتي الصحافية ان علاقة جمال مبارك بالصحف القومية لا تتعدى قيام مندوبي الصحف بتغطية اجتماعات لجنة السياسات أو الأنشطة الحزبية التي يقوم بها، ومعلوماتي ايضا انه لا يسعى نحو الإعلام والدعاية والأضواء وعندما أعلنت احدى الصحف منذ عامين انها تصدر عن امانة السياسات تبرأ من ذلك علانية في أحد مؤتمراته الصحافية، وفي أن تكون لأمانة السياسات علاقة بأية صحيفة».

وما دام كرم قد اشار الى المعلومات الخاصة فقد اشار ايضا زميله محمد علي ابراهيم رئيس تحرير «الجمهورية» الى معلومات خاصة اخرى عبر عنها بطريقة غير مباشرة في عموده اليومي الذي يوقعه باسم المصري وهو ـ مختصر ومفيد ـ والمعلومات هي:

«×× حسام بدراوي أشجع مسؤول بالحزب الوطني، قالها صراحة للوفد ان الحزب يطرح جمال مبارك لرئاسة الجمهورية، ضربة صحافية موفقة للوفد، «التوقيت» ايضا ذكي جدا!

×× ربما يشهد المؤتمر السنوي الرابع للحزب الوطني تغييرا رئيسيا، هذا ما فهمته من حديث حسام بدراوي».

وفي الحقيقة فلم أفهم من كلام حسام بدراوي ما فهمه محمد، اللهم إلا إذا كانت لديه معلومات مؤكدة وأنا أشك تماما في تسريبها اليه، وانما كلام حسام لم يكن فيه أي جديد بالمرة، وسبق تكراره مرات ومرات في فترات سابقة بل وكرره المعارضون للتوريث، بقولهم ان من حق جمال الترشح للرئاسة شأنه في ذلك شأن أي مصري ولكن في جو ديمقراطي كامل لا يتوافر حاليا، وأما نص كلام حسام الوارد في حديثه لزميلنا وصديقنا بـ«الوفد» أسامة هيكل والمنشور يوم الأحد فهو:

«كحزب حاكم أتطلع للحفاظ على كراسي الحكم وأن يكون هناك مرشحون للرئاسة سواء كان الرئيس مبارك أو من يخلفه في مرحلة تاريخية قادمة، والحزب الذي لا يعد كوادر لهذه المهمة يكون حزبا فاشلا، وجمال مبارك هو احدى هذه الشخصيات وهناك قيادات كثيرة داخل الحزب مؤهلة لهذا الدور وهذا ليس خطأ والفكرة هنا أن يتم ذلك من خلال شرعية ووفق انتخابات بها شفافية ونزاهة وأن يكون الاختيار بالاغلبية».

أي ليس هناك أي تلميح لجمال بالتحديد حتى يمكن تأييد ما انتهى إليه ابراهيم وهو ما أكده حسام في رسالة له لـ«الوفد» نشرتها امس، جاء فيها:

«أرسل الدكتور حسام بدراوي أمين قطاع الأعمال بالامانة العامة للحزب الوطني وعضو أمانة السياسات خطابا لصحيفة «الوفد» حول الحوار المنشور معه بالصحيفة في عددها الصادر «الأحد» قال بدراوي: ان المانشيت المنشور بالصفحة الأولى من العدد حول ان الحزب الوطني يطرح جمال مبارك لتولي الرئاسة، يخالف مضمون ما تم نشره في الحوار، واضاف في اتصال تليفوني معه امس انه لا يملك حق التحدث رسميا عن ترشيحات بعينها داخل مؤسسة الحزب الوطني دون الرجوع للأمانة العامة والمكتب السياسي بالحزب، وأكد انه عبر خلال الحوار عن رأيه، وطالب بأن يكون لدى جميع الأحزاب قيادات تقودها للمستقبل.

وكوادر تصلح للترشح لرئاسة الجمهورية من خلال انتخابات وليس عن طريق الاستفتاء، وذلك ضمن نظام تعددي، وفي هذا الاطار فإن الحزب الوطني له الحق في طرح من يراه من كوادره لموقع رئاسة الجمهورية، طالما اننا في ظل نظام ديمقراطي تعددي يقوم على الانتخاب بين اكثر من مرشح وليس بالاستفتاء على مرشح واحد».

التغيير الوزاري

أخيرا التغيير وأبرز التعليقات التي نشرت أمس عنه وأولها لزميلنا وصديقنا عبدالقادر شهيب رئيس تحرير مجلة «المصور» الذي قال:

«لقد قضي الأمر وتم التعديل الوزاري الذي لم يكن يروج له أصحاب شائعات التغيير الوزاري الكبير، وحتى لا يتسرع أحد في تفسير هذا التعديل مثلما تسرعوا للترويج لتغيير الدكتور نظيف فقد يكون مفيدا أن نتوقف عند بعض الملاحظات:

أولا: إن هذا التعديل لا يعني إلغاء للتخطيط في العمل الحكومي بل ربما توسيع نطاقه، ولعله أمر له مغزاه أن يتم تشكيل مجلس أعلى للتخطيط يضم عددا من الوزراء والخبراء ويتولى وزير التنمية الاقتصادية دور المنسق العام له وليس رئيس الوزراء الذي أصر على ذلك.

ثانيا: ان إنشاء وزارة للتنمية الاقتصادية ليس الهدف منه تقليص سلطات او صلاحيات أي وزير آخر في الحكومة خاصة وزارة الاستثمار ولكنه إقرار بأن السبيل الوحيد للتخلص من كل مشاكلنا هو التنمية الاقتصادية، واسم الوزارة الجديدة لم يطرح الآن لأول مرة، بل كان مطروحا قبل تشكيل حكومة د. نظيف الثانية في شهر كانون الثاني (يناير) الماضي وعادت إليه الحكومة الآن.

ثالثاً: إن عودة التنمية المحلية كوزارة مستقلة قد تنهي الحيرة التي عانت منها هذه الوزارة لسنوات طويلة وقد تساهم في دفع خطى التخلص من المركزية التي تعاني من البطء خاصة أن من تولى أمرها وهو عبدالسلام المحجوب عرك العمل في المحليات وله تجربة ناجحة في هذا الصدد.

رابعاً: إن تولي رئيس المحكمة الدستورية السابق المستشار ممدوح مرعي مسؤولية منصب وزير العدل قد يكون مفيدا ونحن مقبلون على تعديلات دستورية وتعديلات تشريعية يتعين أن تكون محصنة دستوريا».

وإلى وزير العدل الجديد والرئيس السابق للمحكمة الدستورية العليا، المستشار ممدوح مرعي، الذي دافع عنه أمس زميلنا محمد علي إبراهيم رئيس تحرير «الجمهورية»، بقوله:

«خبر آخر قرأته، جاء فيه ان اختيار المستشار مرعي سببه انه كان «ملاكما» قديما، وأن عشقه للرياضات العنيفة انعكس على أدائه في مناصبة السابقة خصوصا في التفتيش القضائي حيث اعتدى بالضرب على قضاة متورطين في مسائل تنال من هيبة القضاء وسمعته، كما أنه تم فصل أكبر عدد من القضاة على يديه.

ومعنى الخبر أن المستشار مرعي سيتولى تأديب القضاة الذين يختلفون مع الدولة في المستقبل، وأن تأديبهم سيكون عنيفاً على يديه، وهذا ليس له سوى معنى واحد، هو أن «مرعي» سيكون جزارا يذبح القاضي الذي يعارض، أو يناقش أي مشروع للقضاء، وأنه سيقوم بفصل القضاة غير المرضي عنهم، باختصار، اختير الوزير الجديد لأنه «فتوة» وليس قاضيا.

أمثال هذه التحليلات تضر اكثر مما تنفع، وهي ليست اجتهادا وإنما محاولة لخلق مبرر لأي قرار يتخذه الوزير مستقبلا، والذي كتب هذا الخبر وفتش في ماضي المستشار «مرعي» كان عليه أن يخبرنا بالأمراض التي يعاني منها الآن، وتمنعه من ضرب المستشارين أو الاشتباك في خناقات، و«مرعي» يكمل 68 عاما، ويقترب من السبعين وبهذا يكون أول مصارع وملاكم في هذا السن».

طبعا هذا غير معقول، ولذلك اندهشت من قول زميلنا بـ«الوفد» يوسف الغزالي:

«في أول يوم عمل للمستشار ممدوح مرعي وزير العدل رفض الإدلاء بأي تصريحات صحافية وفضل الاستمتاع باستقبال طوابير النفاق.

قال الوزير ردا على طلب مندوب «الوفد» بإجراء حوار صحافي، انه لا تصريحات مع«الأخبار» ولا «الأهرام» ولا «الجمهورية» ولا «الوفد» ولا غيرها، كانت حالة من الارتباط قد سادت الديوان العام للوزارة فور وصول الوزير إلى مكتبه بالدور التاسع وتم حشر الموظفين في طوابير لتقديم التهنئة واعلان الولاء الكامل للوزير الجديد، انطلقت زغاريد النفاق في مكتب الوزير بمناسبة جلوسه على كرسي الوزارة.

رفض الوزير استلام شكوى قدمتها له موظفة بالوزارة عقب مصافحته لها ونهرها أمام الحاضرين وداعب المستشار عبدالله ضيف عضو مجلس القضاء الأعلى قائلا: عامل إيه في الدومنو؟!».

ويبدو أن موقف مرعي من الصحافة والصحافيين صحيح، كما ذكر زميلنا يوسف، لأنه في نفس اليوم ـ أمس ـ قال زميلنا عبدالله كمال رئيس تحرير جريدة «روزاليوسف» في بابه اليومي ـ ولكن ـ بعد أن أشاد بالوزير:

«أنبه السيد المستشار ـ إن قبل ملاحظتي ـ أن وضعه الآن اختلف، لا هو رئيس محكمة دستورية يترفع عن التواجد الإعلامي اليومي، ولا هو رئيس لجنة انتخابات رئاسية ليس عليه أن ينجرف الى اشتباكات سياسية فرعية، الآن ـ كوزير عدل ـ عليه أن يتفاعل بصورة أكبر مع الإعلام، أن يعبر عن قيم هذه «الهيبة» التي يمثلها القانون والدولة بشكل مستمر، وأن يملأ فراغا في قطاعه، حاول آخرون أن يشغلوه، منافسة لسطوة الدولة، بل تحديا لها».

وعبدالله يقصد نادي القضاة، وهو بذلك دفع بنا إلى الدستور حيث زميلنا وصديقنا بـ«الوفد» مجدي حلمي ومقاله «بعنوان ـ مبروك جالك مرعي ـ قال فيه:

«واختيار المستشار مرعي اختيار مقصود فهو رجل يحب الصدام وعنيد كما رأينا في انتخابات الرئاسة وإصراره على رفض رقابة المجتمع المدني على الانتخابات ورفضه لكل المطالب التي طالب بها المرشحون والناخبون وإصراره على أنها انتخابات نزيهة، وأتوقع أن يحدث صدام عنيف وأزمات حادة مع القضاة في الهيئات الأربع ومع أنديتهم وهذه الأزمات لها رواسب قديمة فهو أحد الذين حاولوا اسقاط مجلس إدارة نادي القضاة وسخر امكانات المحكمة الدستورية لذلك في الانتخابات الأخيرة وهو من اخترع مجلس رؤساء محاكم الاستئناف ليكون رديفا لمجلس القضاء الأعلى منذ سنوات وأتوقع أن يخرج علينا أحد المسؤولين بأن خبرة المستشار مرعي في المحكمة الدستورية ـ وهي ليست كبيرة ـ التي أهلته لمنصب الوزير لإدارة معركة تعديل الدستور القادمة وتجعله قادرا على مواجهة الأزمة المتوقعة خاصة أن الأنباء والمعلومات التي يتم تسريبها حول التعديلات غير مطمئنة بالمرة وهي عودة للوراء وتكريس لأوضاع استثنائية وشاذة».

هذا ما كتبه مجدي، وفي تحقيق بنفس العدد أعدته زميلتنا هبة ربيع قال فيه المستشار أحمد صابر عضو مجلس إدارة نادي القضاة والمتحدث الاعلامي له: «لا يجب أن نسبق الأحداث».

وحتى لا نتمادى في موضوع وزير العدل الجديد وما يثيره من جدل وتوقعات، نتجه لرئيس الوزراء الدكتور أحمد نظيف الذي تلقى دعما آخر من الرئيس مبارك، أكثر قوة من دعمه له من أيام، إذ قال في حديث نشرته له جريدة «روزاليوسف» امس، وأجراه معه زميلنا عبدالله كمال رئيس تحريرها:

«عبر الرئيس عن تقديره للأداء الحكومي، وأشاد بجانبين في الدكتور أحمد نظيف رئيس الوزراء «انه منظم وقادر على اتخاذ القرار» واعتبر الرئيس أن نظيف واحد من أفضل ثلاثة رؤساء وزراء عملوا معه حتى الآن والاثنان الآخران هما الدكتور فؤاد محيي الدين والدكتور عاطف صدقي، وذكرني الرئيس بالهجوم الذي كان يتعرض له فؤاد محيي الدين إلى أن أشاد به كثيرون فيما بعد».

وبهذا يكون الرئيس قد أغفل اسمي الدكتور كمال الجنزوري والدكتور عاطف عبيد من رؤساء الوزارات الذين حققوا نجاحا.